J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (6): 1067 - 1093, 2013

AN ECONOMIC STUDY OF THE EXTERNAL DEMAND FOR SOME EGYPTIAN ARTIFACTS FOOD

Kenawy, Abir A. A.

دراسة اقتصادية للطلب الخارجى على بعض المصنعات الغذائية المصرية

عبير عبدا لله السيد قناوى
قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة - جامعة عين شمس

الملخص

تعتبر دراسة محددات الطلب الخارجي على الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة والتي تمثلت في الخضروات المجمدة والمجففة وعصائر الفاكهة والمربات وذلك وفقاً للأهمية النسبية للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية في الأسواق العالمية من الأهمية بمكان عند وضع سياسة تصديرية لتلك المنتجات، حيث تهدف دراسة محددات الطلب أساساً إلى التعرف على أهم محددات استهلاك الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية، ومن ثم الوقوف على أسباب التوسع وانكماش تلك الصادرات واستهدفت الدراسة التعرف على بعض العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية محل الدراسة داخل أهم أسواقها العالمية ، وكذلك دراسة الوضع التنافسي لها في السوق العالمي، وذلك بالتعرف على سلوك العارضين الأخرين ومستويات الأسعار داخل هذه الأسواق، وكذلك تحديد مدى قدرة الصادرات المصرية على التكيف مع كل من المنافسين والتغيرات الاقتصادية التي يمكن حدوثها على المستويين المحلي والدولي، وكذا مدى إمكانية تنمية الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة موضع الدراسة وقد تبين من الدراسة ان لمصر ميزة نسبية سعرية فى تصدير المعلبات الغذائية بالنسبة لكلا من المانيا وايطاليا واسبانيا وتايلاند وهولندا كما ان لها ميزة نسبية سعرية فى تصدير الاغذية المجمدة والمحفوظة بالنسبة لكلا من المانيا والصين والمكسيك واسبانيا وفرنسا والهند وبولندا وامريكا ومن دراسة النصيب السوقى اوضحت الدراسة ان السوق الهولندى يحتل المرتبة الاولى من الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية ثم السوق الالمانى ثم ايطاليا والسوق السعودى فى المركز الرابع والاخير من اهم الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية ، وبالنسبة الى الاغذية المجمدة والمحفوظة فقد تبين ان دولة الامارات العربية تحتل المركز الاول ثم تليها السوق الكويتى ثم السوق السعودى واخيرا السوق الاردنى. واخيرا تمكنت الدراسة من تحديد أهم العوامل التي من المفترض أن تؤثر على كمية المعلبات الغذائية المصرية المصدر، وكذلك الكمية المصدرة منه بكل سوق من أسواقه التقليدية فيما يلي :

- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية المصرية إلى العالم أو إلى الدول المستوردة لهذا المنتج المصري بالدولار .
- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية المصرية في العالم السابق.
- متوسط السعر العالمي لصادرات الطن من المعلبات الغذائية بالدولار .
- إجمالي واردات أهم التكتلات التجارية المستوردة من المعلبات الغذائية المصرية بالطن .
- إجمالي صادرات المعلبات الغذائية من الدول المنافسة إلى نفس التكتلات التجارية من المعلبات الغذائية بالطن .
- إجمالي الواردات التكتلات التجارية من المعلبات الغذائية المصرية بالطن .
- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية في الدول المنافسة بالدولار.
- النسبة بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول المنافسة.
- عدد السكان في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية بالمليون دولار.

- متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995)القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .
- متغير انتقالي آخر يعكس تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية حيث تأخذ سنوات الفترة -2001) (1992القيمة (0)، وسنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية المصنعه أحد العناصر الهامة والأساسية التي تعتمد عليها السياسة الزراعية .وتعتمد السياسة التجارية المصرية على زيادة الصادرات بشكل عام وزيادة الصادرات الزراعية من المنتجات المصنعه على وجه الخصوص وعلى الرغم من أن الصلة بين التجارة والنمو هي صلة غير مباشرة وتعمل أساسا من خلال أثر التجارة الخارجية على الكفاءة الاقتصادية عن طريق تغيرات الأسعار النسبية والتغيرات التي تحدث في توزيع الدخل والتي تحدد بالتالي القدرة على الادخار والاستثمار ومن ثم على النمو.

وقد أبرزت الكتابات الاقتصادية عن التنمية دور التجارة الخارجية في إحداث التنمية الاقتصادية و أن معدل نمو الدول النامية يعتمد بشكل غير مباشر على قدرتها على التصدير والاستيراد وقد صورت التنمية أن التجارة على أنها قاطرة تلقائية النمو .على حين أن في الكتابات الاقتصادية المعارضة فقد صورتها على أنها أكثر محددات النمو أهمية .وهنا تعتبر التجارة الخارجية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وبعد التغيرات الاقتصادية الواسعة النطاق والتي تتمثل في الدور البارز لمنظمة التجارة العالمية في مجال تحرير التجارة الدولية، وارتفاع حدة المنافسة في السوق العالمي بين الدول المصدرة، بالإضافة إلى فتح الأسواق أمام السلع المستوردة، وخفض القيود المفروضة عليها سواء الكمية أو التعريفية إلا أن الطلب عليها وتشجيع دخولها إلى الدول المستوردة أصبح أساسا يعتمد أساسا على معايير الجودة والكفاءة والتكاليف المخفضة للنقل والتداول وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وعلى معايير الميزة النسبية التي تعتمد عليها النظرية التقليدية للتجارة الدولية .وبالتالي فإن أي محاولة تستهدف زيادة حصيلة الصادرات المصرية تسهم في تحقيق أهداف التنمية وبناء اقتصاد قوي .ومن ثم زيادة السلع التصديرية في الأسواق العالمية وخاصة في من المنتجات الزراعية المصنعة وتحسين المركز التنافسي للصادرات الزراعية المصنعة المصرية في الأسواق الخارجية من بين أهم القضايا المثارة حاليا لزيادة الطاقة الإنتاجية، والتصديرية في الاقتصاد المصري[1]

مشكلة الدراسة

تشير البيانات إلى تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة السابقة بين الصادرات و الواردات والناتج عن زيادة الواردات المصرية بمعدلات تفوق زيادة الصادرات المصرية .ولعل من هذه المؤشرات العامة ما يشكل أداء متدنيا ومتراجعا لقطاع الصادرات الزراعية المصرية وتطورات في غير الاتجاه الصحيح الذي تستهدفه السياسات الاقتصادية والتجارية المصرية، ولا سيما في إطار ما أصبح يسود مناخ التجارة العالمية من توجهات متسارعة نحو حرية التجارة وما تفرضه من تعزيز مقومات القدرة التنافسية على مختلف مستوياتها سواء على الدول أو القطاعات أو المؤسسات والشركات والوحدات الاقتصادية .إلا أن المعدلات التصديرية للمنتجات الزراعية المصرية المصنعة مازالت متدنية بالرغم من توفر الامكانيات الكبيرة في تصنيع و تصدير السلع الزراعية .إذ يكفي الإشارة إلى أن معدل التزايد للطلب العالمي على المنتجات الزراعية المصنعة يتجاوز سنويا 10% -5 وهي معدلات مرتفعة للغاية بالمقارنة من مثيلتها للسلع الزراعية الأخرى ، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية المصرية المصنعة وذلك من الممكن أن يكون راجعاً إلى عدم المعرفة التامة بالنسبة للمنتجين بالشروط والمقاييس العالمية والتي تحكم أنظمة الجودة العالمية والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية وشروط التعاقدات الدولية والتي تتفق وترتبط بذوق المستهلك في الأسواق المستوردة) المستهلك الأجنبي . (مما يتضح أثره على انخفاض

(١) ممتاز ناجي محمد السباعي، محددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2006.

حجم وقيمة الصادرات المصرية للخارج .عدم توافر أنظمة للمعلومات والتي تحددعلى أساسها أي الأسواق التي سوف يتم التصدير إليها وفقاً للإمكانيات المتاحة بالنسبة للمنتج والذي يجعله ذات ميزة في هذا السوق.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى دراسة امكانيات زيادة وتنمية الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .وتقضى الوصول إلى تحقيق هذا الهدف التعرف على ما يلي:

- التعرف على الوضع الراهن لأداء التجارة الخارجية المصرية الزراعية بصفة عامة، والتجارة الخارجية المصرية الزراعية من المنتجات الزراعية المصنعة بصفة خاصة وأهم سماته وخصائصه الإنتاجية والتسويقية والتصديرية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي لمختلف الأسواق العربية والأوروبية للمصنعات الغذائية المصرية.
- تحديد مواطن القوة والضعف من منظور التنافسية في الأسواق الخارجية لنماذج ممثلة من السلع الزراعية التصديرية.
- استنباط وتحديد بعض المقترحات التي تساهم في تعزيز امكانيات تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعه المصرية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

الطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي، بالإضافة إلى بعض المقاييس والمعايير الإحصائية التحليلية، وذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات التغير ومعدلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات موضع الدراسة، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبارات المعنوية الإحصائية ومطابقتها مع النتائج المتحصل عليها باستخدام المنطق الاقتصادي، كما اعتمدت الدراسة على دراسة بعض المؤشرات تحليل الوضع التنافسي لصادرات مصر من المنتجات الزراعية المصنعة والتي تتمثل في :مؤشر المركز التنافسي السعري ومؤشر النصيب السوقي للصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصنعة في أهم الأسواق المنافسة لمصر.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة في بياناتها على المتاح من البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من بعض الهيئات والجهات الحكومية مثل :المركز القومي للمعلومات التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، مكتب الاستشار الزراعي والعلاقات الخارجية، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)ومنظمة الأمم المتحدة(UN) ، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، بالإضافة إلى بيانات شبكة المعلومات العامة)الانترنت.

محددات الطلب الخارجي لاهم الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصنعة

تعتبر دراسة محددات الطلب الخارجي على الصادرات من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة والتي تمثلت في الأغذية المجمدة والمحفوظة، والمعلبات الغذائية وذلك وفقاً للأهمية النسبية للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية في الأسواق العالمية من الأهمية بمكان عند وضع سياسة تصديرية لتلك المنتجات، حيث تهدف دراسة محددات الطلب أساساً إلى التعرف على أهم محددات استهلاك الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية، ومن ثم الوقوف على أسباب التوسع وانكماش تلك الصادرات، وتهدف الدراسة إلى التعرف على بعض العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية محل الدراسة داخل أهم أسواقها العالمية وكذلك دراسة الوضع التنافسي لها في السوق العالمي، وذلك بالتعرف على سلوك العارضين الأخرين ومستويات الأسعار داخل هذه الأسواق، وكذلك تحديد مدى قدرة الصادرات المصرية على التكيف مع كل المنافسين والتغيرات الاقتصادية التي يمكن حدوثها على المستويين المحلي والدولي، وكذلك مدى إمكانية تنمية الصادرات المصرية منها، في حين يشير مفهوم التنافسية إلى مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة أو التنافس، أي القدرة على انتاج السلع والخدمات التي يمكنها المنافسة والنجاح في الأسواق العالمية مع الاحتفاظ للمواطن بمستوى معيشة أخذ في الارتفاع بصورة مطردة، لذا تعتمد القدرة التنافسية للصادرات المصرية في

الأسواق العالمية على مجموعة من العوامل يتمثل أهمها في مدى حساسية الطلب على تلك الصادرات للتغير في نسبة الأسعار المنافسة في الأسواق العالمية إلى السعر التصديري للمنتجات الزراعية المصنعة المصرية ومرونة الطلب على السلع التصديرية

(امركز التنافسى) التنافسية السعرية price competitiveness

يعتبر التغيير النسبي أهم العوامل السابقة-في التأثير على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي، ويتوقف ذلك على مدى حساسية الطلب للتغيرات في الأسعار، حيث يشير المركز التنافسي السعري إلى مدى توجد للمنتجات المصرية ميزة نسبية سعرية في تصدير تلك المنتجات مقارنة بالدول المنافسة خلال فترة الدراسة، وأثر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية في المنتجات موضع الدراسة.

.1المعلبات الغذائية

يبين الجدول رقم (1) أن مصر ذات ميزة نسبية سعرية في تصدير منتجات المعلبات الغذائية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للمعلبات الغذائية وهي ألمانيا، ايطاليا، أسبانيا، تايلاند، هولندا ، حيث انخفضت النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في متوسط فترة الدراسة (1992-2011) حيث يوضح الجدول أن السعر التصديري للمعلبات الغذائية المصرية أقل من نظيره الأمريكي، والألماني، والايطالي والهولندي في جميع سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة نحو 1.05 في المتوسط وذلك بالنسبة لسعر التصدير المصري بالنسبة لنظيره الامريكي من المعلبات الغذائية كمتوسط للفترة وبالنسبة لسعر التصدير المصري بالنسبة للسعر التصدير الألماني من المعلبات الغذائية بلغ نحو 0.46 وبالنسبة لسعر التصدير الايطالي بلغ نحو 0.66 كمتوسط لنفس الفترة ، وبلغت النسبة 0.90 بالنسبة للسعر التصديري لاسبانيا ، وبلغت 0.93 بالنسبة لسعر التصدير التايلاندي ، وجاء سعر التصدير المصري بالنسبة لسعر التصديري لهولندا من المعلبات الغذائية نحو 0.33كمتوسط لفترة الدراسة.

ويتضح من ذلك أن لمصر ميزه نسبية سعرية لهذه الدول في تصدير المعلبات الغذائية ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها عام 2003 حيث كان سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية المصرية يمثل نحو 78% ، 49% ، 52% ،68% ،83% ،25% ، من نفس العام لهذه الدول أمريكا، ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، تايلاند، وهولندا على الترتيب . كما بلغت أن هذه النسبة أعلى مستوى لها عام 1992 حيث بلغت نحو حوالى 1.89 بالنسبة لسعر التصدير المصري بالنسبة للأمريكي.

العلاقات السعرية لمصر واهم الدول المنافسة

للوصول إلى نتائج عن أهم الدول المنافسة تصديريا، كذا التي تتمتع بمكانه قيادية في أسعار صادرات المعلبات الغذائية فقد تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للمعلبات الغذائية المصرية وأهم دول العالم المصدرة والموضحة بالجدول رقم(2) حيث اتضح أن كل من المانيا، وهولندا، وايطاليا هي الدول المنافسة لصادرات مصر من منتج المعلبات الغذائية حيث بلغت معاملات الارتباط بين أسعار تصدير المعلبات الغذائية بكل منهما ومثيلتها المصرية نحو0.72 ،0.54 ، 0.52 لكل منهما على الترتيب .بينما اوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بالنسبة لأسعار تصدير كل من اسبانيا وتايلاند وعكسية بالنسبة لأمريكا حيث بلغت قيم معاملات الارتباط نحو0.30 ،0.46 ، -0.62 الأمر الذي يشير إلى عدم التجانس فيما بين المعلبات الغذائية المصرية ونظيرتها الاسبانية والتايلاندية والأمريكية وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف موعد التصدير أو اختلاف الصنف أو ما إلى ذلك .كما تبين من نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار المعلبات الغذائية التصديرية أن السعر العالمي يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للمعلبات الغذائية بكل من اسبانيا، وتايلاند، والمانيا، حيث بلغت معاملات ارتباط اسعار تصدير هذه الدول بالسعر العالمي نحو0.94 ،0.77 ، 0.56 لكل منهما على الترتيب.

جدول رقم : (1) مؤشر المركز التنافسي السعري للمعلبات الغذائية المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1992-2011)

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر أمريكا	سعر مصر بالنسبة لسعر ألمانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر إيطاليا	سعر مصر بالنسبة لسعر أسبانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر تايلاند	سعر مصر بالنسبة لسعر هولندا
1992	1.89	0.41	0.79	0.87	0.85	0.41
1993	1.93	0.42	0.82	0.89	0.89	0.42
1994	1.88	0.47	0.67	0.99	1.00	0.33
1995	1.40	0.52	0.85	1.00	0.88	0.38
1996	1.47	0.43	0.77	1.01	0.89	0.42
1997	1.44	0.39	0.58	1.00	0.86	0.31
1998	1.34	0.35	0.61	0.92	0.91	0.28
1999	1.33	0.40	0.68	0.88	0.93	0.32
2000	1.65	0.49	0.90	1.31	1.35	0.44
2001	1.18	0.43	0.59	0.98	1.03	0.31
2002	1.21	0.63	0.76	1.01	0.94	0.30
2003	1.01	0.63	0.84	1.08	0.99	0.36
2004	0.91	0.58	0.73	0.91	0.91	0.34
2005	0.78	0.49	0.52	0.68	0.83	0.25
2006	0.79	0.44	0.44	0.64	0.84	0.26
2007	0.85	0.43	0.44	0.66	0.85	0.28
2008	0.80	0.41	0.42	0.65	0.86	0.27
2009	0.80	0.40	0.41	0.64	0.85	0.27
2010	0.44	0.17	0.4	0.63	0.85	0.28
2011	0.38	0.16	0.38	0.62	0.85	0.28
المتوسط	**1.05**	**0.46**	**0.66**	**0.90**	**0.93**	**0.33**

المصدر :جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات) الانترنت(، قاعدة البيانات(Comtrade)

جدول رقم :(2) مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية للمعلبات الغذائية المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة(1992-2011)

	مصر	امريكا	ألمانيا	ايطاليا	اسبانيا	تايلاند	هولندا	العالم
مصر	1							
امريكا	0.62-	1						
المانيا	0.72	0.71-	1					
ايطاليا	0.52	0.63	0.73	1				
اسبانيا	0.30	0.68-	0.55	0.53	1			
تايلاند	0.46	0.87-	0.70	0.53	0.82	1		
هولندا	0.54	0.59	0.80	0.72	0.51	0.64	1	
العالم	0.24	0.64-	0.56	0.45	0.94	0.77	0.47	1

المصدر :جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات) الانترنت(، قاعدة البيانات(Comtrade)

2-الأغذية المجمدة والمحفوظة

يوضح الجدول رقم (3) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة بالنسبة لكل من المانيا، والصين، والمكسيك، واسبانيا، وفرنسا، والهند، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ونظيرة من الدول السابقة الذكر تقل عن الواحد الصحيح معظم سنوات الدراسة ، كما يشير أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة بالنسبة للمكسيك، والهند، وبولندا حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية مع المكسيك والهند وبولندا حيث تزداد عن الواحد الصحيح في

معظم سنوات الدراسة، كما أن تلك النسبة وصلت إلى أعلى مستوى عام 2002 بنسبة بلغت نحو 2.26 وذلك بالنسبة للمكسيك أي أن سعر تصدير طن الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية يزيد عن نظيره المكسيكي بنحو 1.26 مرة لنفس العام ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها عام2008 حيث كان سعر تصدير الطن من الأغذية المجمدة والمحفوظة نحو 1.00 من نظيره المصري لنفس العام .وفي متوسط فترة الدراسة تبين زيادة النسبة السعرية بين سعر تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة ونظيرة المكسيكي عن الواحد الصحيح، حيث قدرت بنحو 1.32 مما يعني أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية بالنسبة للمكسيك في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة.

أما بالنسبة للهند فقد بلغت أعلى نسبة عام 2011 حيث بلغت نحو 2.84 أي أن سعر تصدير طن الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية يزيد عن نظيره الهندي 1.84 مرة لنفس العام وفي متوسط فترة الدراسة تبين زيادة النسبة السعرية بين سعر تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ونظيره الهندي عن الواحد الصحيح، حيث قدرت كمتوسط فترة الدراسة بنحو 1.58 مما يعني أن مصر ليست لها ميزة نسبية على الهند في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة، وأيضا بولندا قد بلغت أعلى نسبة نحو 2.76 عام 2001 بينما بلغت أدنى قيمة عام 2005 حيث بلغت نحو 1.48 كما تبين أن سعر تصدير طن الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالنسبة لبولندا يزيد عن الواحد الصحيح حيث قدرت كمتوسط فترة الدراسة بنحو1.78 مما يعني أن لمصر ليست ميزة نسبية على بولندا في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة.

و للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديريا، وكذا التي تتمتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة فقد تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط السعرية للعلاقات التصديرية للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال فترة الدراسة-1992) (2011والموضحة بالجدول رقم(4) حيث تبين منها وجود علاقة ارتباط ضعيفة طردية بالنسبة لأسعار تصدير كل من المانيا والمكسيك وفرنسا وبولندا وأمريكا وعكسية بالنسبة لأسعار الصين واسبانيا والهند حيث بلغت قيم معاملات ارتباط أسعار تصدير تلك الدول السابق ذكرها وسعر تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية نحو0.29 ،0.15 ،0.52 ،0.8 ، 0.02 لكل منهم على الترتيب، الأمر الذي يشير إلى أن كل هذه الدول لا تعد دولاً منافسة لمصر في تصدير الأغذية المجمدة والمحفوظة حيث أن هناك درجة كبيرة من عدم التجانس فيما بين الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ونظيرتها من الدول السالفة الذكر، وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الجودة أو اختلاف موعد التصدير ودخول الأسواق أو الاختلاف الصنف أو ما إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباطات الاسعار الأغذية المجمدة والمحفوظة التصديرية إلى أن السعر العالمي للأغذية المجمدة والمحفوظة يتحدد بدرجة كبيرة بالاسعار التصديرية للأغذية المجمدة والمحفوظة بكل من المانيا والمكسيك وفرنسا حيث بلغت

معاملات ارتباط أسعار تصديره هذه الدول بالسعر العالمي نحو0.99 ،0.96 ، 0.93 لكل منهم على الترتيب المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي يتناول هذا الجزء في الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمنتجات الزراعية المصرية المصنعه من المعلبات الغذائية و الأغذية المجمدة والمحفوظة موضع الدراسة .ونظراً لعدم توافر البيانات الخاصة بكمية الانتاج فقد تعذر أيضا حساب معامل اختراق الأسواق لذلك فقد قامت الدراسة على حساب مؤشرات النصيب السوقي وذلك خلال فترة الدراسة.

جدول رقم :(3) مؤشر المركز التنافسي السعري للأغذية المجمدة والمحفوظة وأهم الدول المنافسة خلال الفترة(1992-2011)

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر المانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر الصين	سعر مصر بالنسبة لسعر المكسيك	سعر مصر بالنسبة لسعر اسبانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر فرنسا	سعر مصر بالنسبة لسعر الهند	سعر مصر بالنسبة لسعر بولندا	سعر مصر بالنسبة لسعر امريكا
1992	0.32	1.00	1.00	0.78	0.82	1.26	1.52	0.49
1993	0.46	1.01	1.23	0.83	0.89	1.59	1.79	0.75
1994	0.46	1.00	1.41	0.89	0.95	1.78	1.47	0.68
1995	0.41	0.92	1.46	0.46	0.99	1.46	1.39	0.43
1996	0.93	0.89	1.32	0.63	0.93	1.89	1.45	0.85
1997	0.46	1.08	1.35	0.78	1.05	1.68	1.48	0.64
1998	0.44	0.72	1.19	0.79	1.25	2.01	1.55	0.68
1999	0.45	0.70	1.53	1.25	1.53	1.41	2.08	0.48
2000	0.51	1.10	1.41	1.05	1.56	1.21	1.88	0.71
2001	0.47	0.85	1.53	1.23	1.29	1.25	2.76	0.91
2002	0.47	0.76	2.26	1.19	0.79	1.31	2.31	0.73
2003	0.48	1.08	1.19	1.55	0.78	1.16	2.19	0.68
2004	0.42	0.81	1.24	1.32	0.68	1.61	2.10	0.77
2005	0.37	0.82	1.00	0.76	0.69	1.35	1.48	0.76
2006	0.42	0.98	1.14	0.79	0.49	1.91	1.65	0.69
2007	0.41	1.04	1.06	0.78	0.63	1.88	1.60	0.65
2008	0.43	1.00	1.12	0.75	0.65	1.89	1.63	0.66
2009	0.42	1.01	1.16	0.75	0.79	1.65	1.65	0.64
2010	0.47	1.17	1.19	0.82	0.48	2.77	1.73	0.57
2011	0.48	1.23	1.22	0.83	0.45	2.84	1.77	0.54
المتوسط	**0.43**	**0.93**	**1.31**	**0.92**	**0.94**	**1.58**	**1.78**	**0.68**

المصدر :جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات) الانترنت(، قاعدة البيانات(Comtrade)

جدول رقم :(4) مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية للأغذية المجمدة والمحفوظة وأهم الدول المنافسة خلال الفترة(1992-2011)

	مصر	المانيا	الصين	المكسيك	اسبانيا	فرنسا	الهند	بولندا	امريكا	العالم
مصر	1									
المانيا	0.29	1								
الصين	0.28-	0.09	1							
المكسيك	0.15	0.95	0.08-	1						
اسبانيا	0.45-	0.42	0.15	0.24	1					
فرنسا	0.52	0.94	0.11	0.27	0.40	1				
الهند	0.07-	0.87	0.24-	0.04	0.87	0.57	1			
بولندا	0.08	0.09	0.54	0.29-	0.90	0.19	0.78	1		
امريكا	0.20	0.36	0.23	0.52	0.63	0.41	0.93	0.78	1	
العالم	0.32	0.99	0.06	0.96	0.41	0.93	0.6	0.26	0.63	1

المصدر :جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات) الانترنت(، قاعدة البيانات(Comtrade)

مؤشر النصيب السوقيmarket share

تناولت الدراسة في هذا الجزء النصيب السوقي للصادرات المصرية في أهم الأسواق المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية المصنعه وخاصة المنتجات محل الدراسة المعلبات الغذائية، و الأغذية المجمدة

والمحفوظة، باعتباره أمراً ضرورياً لبيان قدرة السوق المصري للنفاذ داخل تلك الأسواق لزيادة النصيب السوقي بها.

١- **المعلبات الغذائية**

من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى دول العالم قد توصلت الدراسة إلى حوالي 64.3% تتركز من تلك الصادرات تتركز في ألمانيا، وإيطاليا، والسعودية، وهولندا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي98937 ،2489 ،447 ، 124150 طن تمثل حوالي35.6% ، 19.6%،6.4% ، 6.3% من متوسط صادرات مصر من المعلبات الغذائية لمختلف دول العالم والبالغ نحو 7935طن على الترتيب كمتوسط الفترة .(2005-2011) وبدراسة النصيب السوقي للمعلبات الغذائية المصرية في تلك الدول والواردة في الجدول رقم (5) تبين أنه بلغ أعلى مستوى له في السوق الهولندي، حيث بلغ حوالي 6.77% مما يعني أن حوالي 6.77% فقط من واردات هولندا من المعلبات الغذائية المصرية تحصل عليها السوق المصري ، كما يأتي السوق الألماني في المرتبة الثانية من حيث النصيب السوقي للمعلبات الغذائية المصرية، حيث بلغ متوسط هذا النصيب حوالي 4.07% كمتوسط للفترة المشار إليها، أما في المركز الثالث للنصيب السوقي للمعلبات الغذائية المصرية فاحتلته ايطاليا بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 3.75%كتوسط لفترة الدراسة.

أما السعودية فقد جاءت في المركز الرابع والأخير من بين أهم الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية من حيث النصيب السوقي .حيث بلغ نحو 0.56% في متوسط فترة الدراسة.(2005-2011)

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها:

- إنخفاض النصيب السوقي لصادرات المصرية من المعلبات الغذائية لجميع الأسواق الاستيرادية.
- وجود تذبذب واضح للنصيب السوقي للصادرات المصرية من المعلبات الغذائية لجميع الأسواق الاستيرادية.
- ضعف النصيب السوقي لبعض الدول كما في أسواق ألمانيا وهولندا نتيجة لزيادة الطلب في هذه الدول على المعلبات الغذائية خلال فترة الدراسة المشار إليها.

.2الأغذية المجمدة والمحفوظة

من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى مختلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 65.3% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول وهي على الترتيب الامارات العربية المتحدة، الكويت، والسعودية، والأردن حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي5588 ، 20499،6863 ، 17936 طن تمثل حوالي37.2% ،13.2% ،11.3% ، 7.6% من متوسط صادرات مصر من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية خلال فترة الدراسة وبداية النصيب السوقي للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية تلك الفترة والواردة بالجدول رقم (6) تبين أنه بلغ أعلى مستوى في سوق الامارات العربية حيث بلغ 52.9% مما يعني أن 53% من واردات الامارات العربية من الأغذية المجمدة والمحفوظة تحصل عليها من السوق المصري خلال فترة الدراسة مما يشير إلى أن جميع واردات الامارات العربية من الأغذية المجمدة والمحفوظة كان من السوق المصري، وجاء السوق الكويتي في المرتبة الثانية بعد السوق الإماراتي من حيث النصيب السوقي للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية لمتوسط الفترة(2005-2011) ، وقد تمثلت نحو 18.09% من الواردات الكويتية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية من حيث النصيب السوقي في فترة الدراسة المشار إليها، وجاء في المركز قبل الأخير من حيث النصيب السوقي للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية فاحتلته المملكة العربية السعودية بنسبة 44.7% من الصادرات المصرية من الاغذية المجمدة والمحفوظة وجاء في المركز الأخير بعد كل من الامارات العربية، والكويت، والسعودية السوق الاردنى حيث بلغ نسبة الصادرات المصرية لها نحو 17.5% من حيث النصيب السوقي للأغذية المجمدة والمحفوظة خلال فترة الدراسة المشار إليها.

جدول رقم :(5) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة(2005-2011)

	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي%			
السنوات	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	السعودية	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	السعودية	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	السعودية
2005	97998	2252	363	119099	2635	96	26	509	2.69	4.26	7.16	0.43
2006	98285	2326	497	129179	4321	98	29	638	4.40	4.21	5.84	0.49
2007	99253	2636	398	118536	4369	91	30	736	4.40	3.45	7.54	0.62
2008	99785	2533	484	126352	4387	88	33	795	4.40	3.47	6.82	0.63
2009	99365	2698	493	127586	4423	90	32	832	4.45	3.34	6.49	0.65
2010	99580	2684	553	133208	4447	88	33	883	4.47	3.31	5.90	0.66
2011	99636	2715	601	137733	4474	88	34	931	4.49	3.26	5.38	0.68
المتوسط	98937	2489	447	124150	4027	93	30	702	4.07	3.75	6.77	0.56

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات)الانترنت(، قاعدة بيانات.(Comtrade)

جدول رقم :(6) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلي أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة(2005- 2011)

	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي			
السنوات	السعودية	الكويت	الأردن	الامارات	السعودية	الكويت	الأردن	الإمارات	السعودية	الكويت	الأردن	الإمارات
2005	18359	8764	15041	7529	7529	1585	2639	946	41.01	18.09	17.55	12.56
2006	19555	5763	17902	4737	8922	2486	3151	2938	45.63	43.14	17.60	62.02
2007	20960	6563	18523	6350	9663	4523	3265	3026	46.10	68.27	17.63	47.65
2008	21636	6598	18956	3692	9798	4362	3326	3185	45.29	66.11	17.55	86.27
2009	21987	6625	19256	5634	9982	3652	3289	3155	45.40	55.65	17.08	56.00
2010	22555	6657	19645	4509	10133	3308	3317	3251	44.90	50.72	16.87	71.66
2011	23068	6688	20011	4151	10293	2873	3329	3316	44.55	44.41	16.60	75.83
المتوسط	20499	6863	17936	5588	9179	3322	3134	2650	44.7%	50.3%	17.5%	52.9%

المصدر : جمعت وحسبت من منظمة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات)الانترنت(، قاعدة بيانات.(Comtrade)

دراسة العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي لبعض المنتجات الزراعية المصرية المصنعة

تمهيد

تعتبر دراسة العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي لأهم المنتجات الزراعية المصرية المصنعة محل الدراسة الأغذية المجمدة والمحفوظة والمعلبات الغذائية بالأسواق العالمية من الأهمية بمكان عند وضع السياسات التصديرية لتلك المنتجات .إذ أن دراسة طلب أهم الأسواق العالمية التقليدية لتلك المنتجات يتطلب بالضرورة تحديد العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي للصادرات المصرية في كل سوق من تلك الأسواق . ومن ثم الوقوف على أسباب توسيع وانكماش الصادرات المصرية إلى هذه الأسواق .كذلك معرفة مدى المنافسة التي تواجهها تلك المنتجات في أسواقها الاستيرادية سواء من ناحية الدول المنافسة للمنتج المصري وذلك بإتباعها لبعض السياسات التجارية التي تعوق تدفق المنتج المصري في السوق الاستيرادي لها .أو ناحية الدول المستوردة وذلك من حيث العوامل التي من شأنها تسهيل أو تعويق ذلك المنتج المصري إليها.

أولاً :العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي على المعلبات الغذائية المصرية

يتناول هذا الجزء دراسة علاقات الطلب الخارجي على المعلبات الغذائية المصرية سواء كانت متعلقة بالطلب الإجمالي أو الفردي على المستوى العالمي وكذلك على مستوى الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة وسوف يتم دراستها من حيث دراسة التوزيع الجغرافي للتكتلات التجارية والدولية، حيث يتبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات الزراعية المصرية المصنعة أن المعلبات الغذائية يتركز في أسواقه الخارجية في ألمانيا، وإيطاليا، والسعودية، وهولندا، حيث تتمركز أكثر من 64.3%من الصادرات المصرية فيها كمتوسط الفترة . (1992-2011)

أ –المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في دراسة علاقة الطلب على المعلبات الغذائية المصرية

بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي تمكنت الدراسة من تحديد أهم العوامل التي من المفترض أن تؤثر على كمية المعلبات الغذائية المصرية المصدر، وكذلك الكمية المصدرة منه بكل سوق من أسواقه التقليدية فيما يلي :

- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية المصرية إلى العالم أو إلى الدول المستوردة لهذا المنتج المصري بالدولار .
- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية المصرية في العالم السابق.
- متوسط السعر العالمي لصادرات الطن من المعلبات الغذائية بالدولار .
- إجمالي واردات أهم التكتلات التجارية المستوردة من المعلبات الغذائية المصرية بالطن .
- إجمالي صادرات المعلبات الغذائية من الدول المنافسة إلى نفس التكتلات التجارية من المعلبات الغذائية بالطن .
- إجمالي الواردات التكتلات التجارية من المعلبات الغذائية المصرية بالطن .
- متوسط سعر تصدير الطن من المعلبات الغذائية في الدول المنافسة بالدولار.
- النسبة بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول المنافسة.
- عدد السكان في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصرية بالمليون دولار.
- متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة -1995) (1992القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .
- متغير انتقالي أخر يعكس تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-2001)القيمة (0)، وسنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على المعلبات الغذائية المصرية في بعض الأسواق الأوروبية والعربية

بلغت كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية حوالي 4003ألف طن قدرت قيمتها بحوالي 2372ألف دولار ، وذلك كمتوسط الفترة (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية كمتغير تابع، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على هذا المتغير التابع بالطريقة السابقة الذكر، وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل الصور الرياضية هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } Y_t = 9.77 + 1.7 \text{ Log } X_{1t} - 3.4 \text{ Log } X_{2t} + 0.1 \text{ Log } Du_{1t} - 0.02\ Du_{2t}$$
$$(0.95) \quad (1.2) \quad (-3.9) \quad (1.88) \quad (-9.09)$$
$$R^2 = 0.97 \quad F=79 \quad D.W. = 1.67$$

حيث :-

: Y_tالقيمة التقديرية لإجمالي صادرات المعلبات الغذائية المصرية بالطن في السنة t .

: X_{1t}سعر التبادل للجنيه المصري)جنيه/دولار (في السنة t

: X_{2t}سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة t

: Du_{1t}متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

: Du_{2t}متغير انتقالي يعكس أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة t حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، وسنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

وتشير النتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية للسوق العالمي هي سعر التبادل للجنيه المصري)جنيه/دولار (، سعر التصدير المصري بالدولار للطن، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.97، مما يعني أن 97%من التغيرات في صادرات المعلبات الغذائية المصرية ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي يشملها النموذج وكما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات من المعلبات الغذائية وسعر التبادل للجنيه المصري)جنيه/دولار (، وأن حدث زيادة في كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية على أثر تطبيق تحرير التجارة العالمية، وأن حدث تناقص في كمية الصادرات من المعلبات الغذائية خلال الفترة (1992-2011) وذلك على أثر تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية مع مصر .وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي فزيادة المتغير بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية بنسبة 1.7%وذلك خلال فترة الدراسة .

كما تبين من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بزيادة سعر التصدير بنسبة 1%تتناقص كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية بنسبة 3.4%خلال نفس الفترة .وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

وفي محاولة أخرى لنفس العلاقة أمكن الوصول إلى النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_t = 6.9 + 1.02 \text{ Log } X_{1t} - 1.77 \text{ Log } X_{2t} + 0.2 \text{ Log } Du_{1t} - 0.1\ Du_{2t}$$
$$(1.6) \quad (2.7) \quad (-2.4) \quad (1.3) \quad (-0.95)$$
$$R^2 = 0.95 \quad F=64 \quad D.W. = 2.2$$

حيث :-

: Y_tالقيمة التقديرية لإجمالي صادرات المعلبات الغذائية المصرية بالطن في السنة t .

: X_{1t}إجمالي واردات الدول المستوردة بالطن في السنة t

: X_{2t}سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة t

: Du_{1t}متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

: Du_{2t}متغير انتقالي يعكس أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة t حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، وسنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية للسوق العالمي هي إجمالي واردات الدول المستوردة بالطن، وسعر التصدير المصري بالدولار/طن، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.09، مما يعني أن 95%من التغيرات في صادرات المعلبات الغذائية المصري يرجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي يشملها النموذج وذلك خلال الفترة (1992-2011) . كما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية وإجمالي وارد ات الدول المستوردة بالطن، وقد أثرت تطبيق اتفاقية التجارة العالمية على زيادة كمية الصادرات من المعلبات الغذائية المصري ، وتشير أيضاً النتائج حدوث تناقص في كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية وذلك على أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية مع مصر .وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية بنسبة 1.02%وذلك خلال فترة الدراسة .كما يتضح من نفس النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بزيادة سعر التصدير بنسبة 1%تتناقص كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية بنسبة 1.77%خلال فترة الدراسة .وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

– 1السوق الهولندي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الهولندي على المعلبات الغذائية المصرية

احتلت هولندا المركز الأول بين دول العالم استيرادا للمعلبات الغذائية المصرية، حيث استوعبت حوالي 66859طن قدرت قيمتها بحوالي 147354 ألف دولار وذلك كمتوسط الفترة . (1992-2011) وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى السوق الهولندي كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ،توصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتيمة المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_1 = -7.3 + 1.76 \text{ Log } X_{1l} - 2.5 \text{ Log } X_{2l} + 0.95 \text{ Log } Du_{1l}$$
$$(-11.2) \quad (16.7) \quad (-1.22) \quad (1.45)$$
$$R^2 = 0.89 \quad F=259 \quad D.W. = 1.95$$

حيث - :

Y_1 : القيمة التقديرية لإجمالي صادرات المعلبات الغذائية المصرية بالطن إلى السوق الهولندي في السنة . l

X_{1l} : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار في السنة l

X_{2l} : السعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (في السنة l

Du_{1l} : متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة l حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية هي إجمالي الدخل القومي بالمليون دولار، والسعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (ذلك خلال نفس العام .حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.89الأمر الذي يشير إلى أن حوالي 89%من التغيرات في كمية صادرات المعلبات الغذائية إلى السوق الهولندي ترجع إلى العوامل التفسيرية التي تضمنها النموذج .كما يوضح النموذج علاقة طردية بين كمية صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى هولندا ومتوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالمليون دولار ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1%تزداد كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى تلك السوق بنسبة 1.76%وذلك خلال فترة الدراسة .كما توجد علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى السوق الهولندي والسعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (في نفس العام ، وقد أثرت اتفاقية الشراكة الأوروبية بزيادة الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى السوق الهولندي وذلك خلال فترة الدراسة ،وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1%تتناقص كمية الصادرات من المعلبات الغذائية المصري إلى تلك السوق بنسبة 2.5%خلال نفس فترة الدراسة ، كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على المعلبات الغذائية المصرية في السوق الهولندي .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق كعامل تابع ،والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$Y_I = -17.25 - 0.04\ X_{1I} + 0.33\ X_{2I} + 0.16\ Du_{1I}$$
$$(-11.2) \quad (-7.6) \quad (1.22) \quad (1.45)$$
$$R^2 = 0.95 \quad F=215 \quad D.W. = 1.83$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات مصر من المعلبات الغذائية المصرية بالكيلو جرام إلى السوق الهولندي في السنة . I

X_{1I} : السعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (في السنة I

X_{2I} : متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة I حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات مصر من المعلبات الغذائية تتحدد في السعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (، ومتوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.95، خلال فترة الدراسة المشار إليها مما يعني أن حوالي 95%من التغيرات في متوسط نصيب الهولندي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق وترجع إلى العوامل السابقة الذكر ، واتضح أثر اتفاقية الشراكة .

كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والسعر النسبي)سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا (وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق بمقدار 0.04%وذلك خلال فترة الدراسة .كما توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار والمتغير التابع ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة الواحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الهولندي من المعلبات الغذائية المصرية المصدرة إلى تلك السوق بمقدار 0.33كجم وذلك خلال فترة الدراسة المشار إليها ، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .كما أشار (F)المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً عند مستوى معنوية . 0.01

– 2السوق الألماني

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب ألمانيا على المعلبات الغذائية المصرية

تعد ألمانيا أهم الدول المستوردة للمعلبات الغذائية المصري حيث يستقبل السوق الألماني حوالي 26654طن بلغت قيمتها 164711ألف دولار ، وذلك خلال كمتوسط للفترة الدراسة . (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية صادرات المعلبات الغذائية المصري إلى السوق الألماني كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي - :

$$\text{Log } Y_I = -32.2 + 0.2 \text{ Log } X_{1I} - 2.7 \text{ Log } X_{2I} + 0.01\ Du_{1I}$$
$$(-30.1) \quad (3.19) \quad (-2.71) \quad (2.3)$$
$$R^2 = 0.81 \quad F=237 \quad D.W. = 1.71$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لإجمالي صادرات المعلبات الغذائية المصري بالطن إلى السوق الألماني في السنة . I

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد الألماني من الناتج المحلي بالمليون دولار في السنة I

X_{2I} : سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة I حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (1)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (0)

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية في السوق الألماني هي إجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار، وسعر التصدير المصري بالدولار/طن وذلك في نفس +العام .حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.81، مما يعني أن حوالي 81%من التغيرات في كمية صادرات المعلبات الغذائية المصري إلى السوق الألماني ترجع إلى العوامل التفسيرية التي تضمنها النموذج .كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمي صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق ومتوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج القومي بالمليون دولار ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من المعلبات الغذائية إلى ألمانيا بنسبة 0.2%، وقد أشار النموذج إلى تأثير اتفاقية الشراكة الأوروبية بزيادة نسبة الصادرات المصرية بنسبة بلغت نحو 0.01% إلى السوق الألماني من صادرات مصر من المعلبات الغذائية خلال فترة الدراسة ، كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات من المعلبات الغذائية المصرية إلى السوق الألماني وسعر تصدير مصر بالدولار/طن، حيث بزيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1%تتناقص كمية الصادرات إلى السوق الألماني بنسبة 32.2% وذلك خلال الفترة (1992-2011)، وعلى أثر تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية تزايدت خلال فترة الدراسة، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على المعلبات الغذائية المصرية في السوق الألماني .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق كعامل تابع ،والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = -7.2 - 1.2 \text{ Log } X_{1I} - 4.7 \text{ Log } X_{2I} + 0.12\ Du_{1I}$$
$$(-2.3) \quad (-5.39) \quad (5.64) \quad (0.13)$$
$$R^2 = 0.96 \quad F=96.3 \quad D.W. = 1.16$$

حيث - :

Y_I :القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات المعلبات الغذائية المصري إلى تلك السوق بالكيلو جرام في السنة . I

X_{1I} :متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

X_{2I} :متوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

Du_{1I} :متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة Iحيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات مصر من المعلبات الغذائية تتحدد في متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج القومي بالدولار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.96، مما يعني أن حوالي 96%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل السابقة الذكر .كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1%يتناقص متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق بنسبة 1.2%، ويتضح أيضاً أن أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية للمعلبات الغذائية ، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .كما وجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق ونصيبه من إجمالي الناتج القومي الألماني بالدولار حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1%يزداد متوسط نصيب الفرد الألماني من المعلبات الغذائية المصرية المصدر إلى تلك السوق بنسبة 4.7%وذلك خلال الفترة المشار إليها .

– 3السوق الإيطالي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الإيطالي على المعلبات الغذائية المصرية

احتلت ايطاليا المركز الثالث بين دول العالم استيراداً للمعلبات الغذائية المصري، حيث استوردت حوالي 76264طن بقيمة 60547ألف دولار، وتمثل حوالي 5.6%، 5.1%على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة . (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية بالطن كعامل تابع، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :

$$Y_I = 86.3 + 0.040\ X_{1I} - 0.28\ X_{2I} - 0.36\ Du_{1I}$$
$$(0.52) \quad (10.2) \quad (7.12) \quad (11.3)$$
$$R^2 = 0.65 \quad F=120 \quad D.W. = 2.02$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لإجمالي كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية بالطن في السنة . I

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإيطالي بالمليون دولار في السنة I

X_{2I} : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة I حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية هي إجمالي الناتج المحلي الإيطالي بالمليون دولار، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في نفس فترة الدراسة .حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.65مما يعني أن حوالي 65%من التغيرات التي تؤثر على كمية الواردات الإيطالية من المعلبات الغذائية المصرية ترجع إلى العوامل المستقلة التي يتضمنها النموذج .كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية ومتوسط نصيب الفرد الإيطالي من إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار في نفس الفترة المشار إليها .حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية بمقدار 0.040طن وذلك خلال الفترة (1992-2011)، كما يشير النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية ومتوسط سعر تصدير المصري بمقدار 1 دولار يؤدي إلى تناقص كمية واردات إيطاليا من المعلبات الغذائية المصرية بمقدار 0.28طن وذلك خلال الفترة المشار إليها سابقا .كما أشارت قيمة (F)المسحوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً .وانخفضت كمية الواردات الإيطالية من المعلبات الغذائية المصرية على أثر تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية وذلك خلال فترة الدراسة ، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على المعلبات الغذائية المصرية في السوق الإيطالي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الإيطالي من وارداتها من المعلبات الغذائية المصرية كعامل تابع ،والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$Y_I = 52 + 0.04\ X_{1I} - 0.36\ X_{2I} - 0.36\ Du_{1I}$$
$$(0.62) \quad (9.1) \quad (7.20) \quad (32.2)$$
$$R^2 = 0.69 \quad F=236 \quad D.W. = 1.20$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الإيطالي من صادرات مصر من المعلبات الغذائية المصري بالكيلو جرام إلى السوق الإيطالي في السنة . I

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد الإيطالي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

X_{2I} : تمثل متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس أثير اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة I حيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، سنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الإيطالي من وارداتها من المعلبات الغذائية المصرية تتحدد في متوسط نصيب الفرد الإيطالي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معدل التحديد المعدل نحو 0.69، مما يعني أن حوالي 69%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الإيطالي من وارداتها من المعلبات الغذائية المصرية ترجع إلى العوامل السابقة الذكر ، كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد الإيطالي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الإيطالي من وارداتها من المعلبات الغذائية المصرية بمقدار 0.04كجم ، ويشير النموذج إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد الإيطالي من المعلبات الغذائية المصري على أثر تطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية خلال فترة الدراسة، كما بيّن النموذج وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة سعر تصدير الطن المصري بمقدار الوحدة الواحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الإيطالي من وارداتها من المعلبات الغذائية المصرية بمقدار 0.36%كما أشارت قيمة (F)المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائيا .

– 4السوق السعودي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب السوق السعودي على المعلبات الغذائية المصرية

احتلت السعودية المركز الرابع بين دول العالم استيراداً للمعلبات الغذائية المصري، حيث استوعبت حوالي 586طن قدرت بنحو 274.7ألف دولار، وذلك كمتوسط للفترة . (1990-2007)

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات المملكة العربية السعودية من المعلبات الغذائية المصري كعامل تابع، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = 3.7 + 2.67 \text{ Log } X_{1I} - 2.15 \text{ Log } X_{2I}$$
$$(26.2) \quad (7.2) \quad (-5.1)$$
$$R^2 = 0.91 \quad F=43.7 \quad D.W. = 2.01$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لكمية واردات المملكة العربية السعودية من المعلبات الغذائية المصري بالطن في السنة I .

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالمليون دولار في السنة I

X_{2I} : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

ويشير النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية هي إجمالي الدخل القومي السعودي بالمليون دولار، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.91الأمر الذي يعني أن حوالي 91%من التغيرات في كمية الواردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية ترجع إلى العوامل المستقلة في النموذج .كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الواردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي بالمليون دولار وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1%تزداد كمية واردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية بنسبة 2.67%خلال فترة الدراسة (1992-2011)كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية واردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية ومتوسط سعر التصدير المصري دولار/طن ، حيث تؤدي زيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1%تتناقص كمية واردات السعودية من المعلبات الغذائية المصرية بنسبة 2.15%وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على المعلبات الغذائية المصرية في السوق السعودي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق كعامل تابع ،والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = -6.7 - 4.5 \text{ Log } X_{1I} + 1.63 \text{ Log } X_{2I}$$
$$(-3.3) \quad (-6.1) \quad (4.3)$$
$$R^2 = 0.89 \quad F=125.2 \quad D.W. = 2.20$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات المعلبات الغذائية المصري إلى تلك السوق بالكيلو جرام في السنة . I

X_{1I} : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

X_{2I} : متوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الدخل القومي بالدولار في السنة I

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات مصر من المعلبات الغذائية تتحدد في متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الدخل القومي بالدولار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.89، مما يعني أن حوالي 89%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل السابقة الذكر .كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1%يتناقص متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق بنسبة 4.5%وذلك خلال الفترة (1992-2011)كما توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات المعلبات الغذائية المصرية إلى تلك السوق ومتوسط نصيبه من إجمالي الدخل القومي السعودي بالدولار حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1%يزداد متوسط نصيب الفرد السعودي من المعلبات الغذائية المصرية المصدر إلى تلك السوق بنسبة 1.63%وذلك خلال فترة الدراسة .وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ثانياً :العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

يتناول هذا الجزء دراسة علاقات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية سواء كانت متعلقة بالطلب الإجمالي أو الفردي على المستوى العالمي وكذلك على مستوى الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصرية المصنعة وسوف يتم دراستها من حيث دراسة التوزيع الجغرافي للتكتلات التجارية والدولية، حيث يتبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات الزراعية المصرية المصنعة أن المعلبات الغذائية يتركز في أسواقه الخارجية في الإمارات ، والكويت ، والسعودية، والأردن ، حيث تتمركز أكثر من 77.2%من الصادرات المصرية فيها كمتوسط الفترة . (1992-2011)

أ –المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في دراسة دوال الطلب العالمية على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

اعتمدت الدراسة على المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية وتمكنت الدراسة من حصر أهم العوامل التي يعتقد تأثيرها على كمية الصادرات من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ، كذلك الكمية المصدرة منها بكل سوق من أسواقها التقليدية فيما يلي :

متوسط سعر تصدير الطن من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى العالم أو إلى الدولة المستوردة لها بالدولار، ومتوسط سعر تصدير الطن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار في السنة السابقة، ومتوسط السعر العالمي لصادرات الطن من الأغذية المجمدة والمحفوظة بالدولار، وإجمالي واردات أهم الدول المستوردة)الإمارات، والأردن، والسعودية، والكويت (للأغذية المجمدة والمحفوظة المصري بالطن، وإجمالي صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة للدول المنافسة)ألمانيا، والصين، وبولندا، وأمريكا، والمكسيك، وفرنسا (للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار، وإجمالي واردات ألمانيا من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، وإجمالي واردات الصين من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، وإجمالي واردات بولندا من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، وإجمالي واردات أمريكا من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، وإجمالي واردات المكسيك من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، وإجمالي واردات فرنسا من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، ومتوسط سعر تصدير الطن من الأغذية المجمدة والمحفوظة في الدول المنافسة بالدولار، والنسبة بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول المنافسة، وعدد السكان في الدول المستوردة للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ، والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالمليون

دولار .متغير إنتقالي يعكس اتفاقية التجارة العالمية ومتغير انتقالي يعكس اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في بعض الأسواق الأوربية والعربية

بلغت كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة حوالي 11780طن، قدرت قيمتها بحوالي 18645ألف دولار وذلك كمتوسط للفترة . (1992-2011)وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة بالطن كمتغير تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على هذا المتغير التابع بالطريقة التي سبق ذكرها، توصلت الدراسة إلى أن أفضل الصور الرياضية هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = 0.69 + 1.96 \text{ Log } X_{1I} - 2.8 \text{ Log } X_{2I} + 0.36 \text{ Log } Du_{1I} - 1.79\ Du_{2I}$$
$$(0.42) \quad (2.7) \quad (-6.3) \quad (-15.7) \quad (7.2)$$
$$R^2 = 0.91 \quad F=127 \quad D.W. = 1.32$$

حيث - :

Y_I: القيمة التقديرية لإجمالي صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن في السنة . I

X_{1I}: إجمالي واردات السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن في السنة I

X_{2I}: السعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (في السنة I

Du_{1I}: متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

Du_{2I}: متغير انتقالي يعكس أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات المصرية خلال السنة Iحيث أخذت الفترة (1992-2001)القيمة (0)، وسنوات الفترة (2001-2011)القيمة . (1)

تشير نتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة للسوق العالمي هي إجمالي واردات السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، والسعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.91، مما يعني أن 91%من التغيرات التي تحدث في صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي تضمنها النموذج وذلك خلال فترة الدراسة -2011) (1992كما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة ، وإجمالي واردات السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن ، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة بنسبة 1.96%وذلك من خلال فترة الدراسة المشار إليها . كما يشير النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة، والسعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (، حيث زيادة السعر النسبي 1%تؤدي إلى تناقص كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة بنسبة 2.8%، كما تبين من النموذج معنوية النتائج وتوافقها مع المنطق الاقتصادي، وقد أثرت اتفاقية التجارة الحرة سلباً حيث انخفضت الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة خلال الفترة المشار إليها ،ولكن أثرت اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية على الصادرات تأثيراً إيجابيا حيث زادت كمية الصادرات خلال الفترة (1992-2011) وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

– 1السوق الإماراتي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب السوق الإماراتي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

تعد الإمارات العربية أهم الدول المستوردة للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية حيث استوعبت 917.16طن ، بلغت قيمتها نحو 2614ألف دولار وذلك كمتوسط لفترة الدراسة . (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية إلى السوق الإماراتي كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = -28.7 - 30.7 \text{ Log } X_{1I} + 26.8 \text{ Log } X_{2I} + 0.26 \text{ Log } Du_{1I}$$
$$(-1.23) \quad (-2.3) \quad (7.3) \quad (9.7)$$
$$R^2 = 0.96 \quad F=322 \quad D.W. = 2.37$$

حيث -:

Y_I: القيمة التقديرية لإجمالي صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية إلى السوق الإماراتي بالطن في السنة I.

X_{1I}: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

X_{2I}: متوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن في السنة I

Du_{1I}: متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى السوق الإماراتي هي متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.96، مما يعني أن حوالي 96% من التغيرات في كمية صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى السوق الإماراتي ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج ، كما أشار النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية إلى الإمارات العربية ومتوسط سعر التصدير بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث بزيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1%تؤدي إلى تناقص كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى السوق الأردني 30.7%خلال فترة الدراسة (1992-2011). كما بين النموذج علاقة طردية بين كمية الصادرات من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية إلى السوق الإماراتي ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث زيادة كمية الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة إلى الإمارات بنسبة 26.8%خلال فترة الدراسة .كما أشارت قيمة (F)المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً ، وتشير إلى أن تطبيق اتفاقية التجارة العالمية أثر على زيادة كمية الصادرات المصرية إلى السوق الإماراتي من الأغذية المجمدة والمحفوظة وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في السوق الإماراتي .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = -28.7 - 4.6 \text{ Log } X_{1I} + 28.6 \text{ Log } X_{2I} + 0.01 \text{ Log } Du_{1I}$$
$$(-5.89) \quad (-7.7) \quad (3.17) \quad (2.6)$$
$$R^2 = 0.92 \quad F=213 \quad D.W. = 2.07$$

حيث -:

Y_I: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات مصر للأغذية المجمدة والمحفوظة إلى تلك السوق بالكيلوجرام في السنة I.

X_{1I}: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I

X_{2I}: متوسط نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

Du_{1I}: متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات مصر من الأغذية المجمدة والمحفوظة تتحدد في متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار /طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.92، مما يعني أن حوالي 92%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

إلى السوق الإماراتي ترجع إلى العوامل السابقة الذكر ، كما أشار النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث بزيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1%يتناقص متوسط نصيب الفرد ذلك خلال الفترة (1992-2011)كما أوضح النموذج علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بنسبة 1%يزداد متوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية إلى السوق الإماراتي بنسبة 28.6%وذلك خلال فترة الدراسة . (1992-2011)وأوضح النموذج أيضاً أن تزايد متوسط نصيب الفرد الإماراتي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ، وذلك على أثر تطبيق اتفاقية التجارة العالمية

– 2السوق السعودي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب السوق السعودي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

احتلت السعودية المركز الثاني بين دول العالم استيراداً للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية، حيث تستوعب حوالي 5442طن، قدرت قيمتها بحوالي 2287ألف دولار من الأغذية المجمدة والمحفوظة ، وذلك كمتوسط للفترة . (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات المملكة العربية السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن كعامل تابع، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = 0.337 + 0.85 \text{ Log } X_{1I} - 0.21 \text{ Log } X_{2I} - 2.1\ Du_{1I}$$
$$(0.37) \quad (4.6) \quad (-6.3) \quad (-2.3)$$
$$R^2 = 0.90 \quad F=37 \quad D.W. = 2.32$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لإجمالي صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن في السنة . I

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار في السنة I

X_{2I} : السعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011) القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

وتشير نتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات المملكة العربية السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية هي إجمالي الناتج المحلي السعودي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن، والسعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (في نفس العام، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.90، مما يعني أن 90%من التغيرات التي تحدث في كمية واردات المملكة العربية السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي تضمنها النموذج وذلك خلال فترة الدراسة . (1992-2011)كما يبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات المملكة العربية السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ومتوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار ، حيث يزداد هذا المتغير بنسبة 1%يؤدي إلى زيادة كمية الواردات السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بنسبة 0.85%وذلك خلال فترة الدراسة المشار إليها .

كما يشير النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين واردات المملكة العربية السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ، والسعر النسبي)سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (، حيث زيادة السعر النسبي بنسبة 1%تؤدي إلى تناقص كمية الواردات السعودية من الأغذية المجمدة والمحفوظة بنسبة 0.21%، كما تبين من النموذج معنوية النتائج وتوافقها مع المنطق الاقتصادي وذلك خلال الفترة (1992-2011) . وقد تناقصت بعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية من إجمالي كمية الصادرات المصرية للأغذية المجمدة والمحفوظة إلى المملكة العربية السعودية ، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في السوق السعودي .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$\text{Log } Y_I = 0.50 + 065 \text{ Log } X_{1I} - 0.77 \text{ Log } X_{2I} - 0.30\ Du_{1I}$$
$$(0.21) \quad (1.8) \quad (-3.2) \quad (-2.3)$$
$$R^2 = 0.92 \quad F=123 \quad D.W. = 1.43$$

حيث - :

Y_I : القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد السعودي من صادرات مصر للأغذية المجمدة والمحفوظة إلى تلك السوق بالكيلو جرام في السنة . I

X_{1I}: متوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

X_{2I} : السعر النسبي (سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (في السنة I

Du_{1I} : متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام تتحدد في متوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، والسعر النسبي (سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.92، مما يعني أن حوالي 92%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام ترجع إلى العوامل سابقة الذكر .كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1%يزداد متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 1%يزداد متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.65%وذلك خلال الفترة (1992-2011)كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والسعر النسبي (سعر تصدير مصر /سعر تصدير أمريكا (، أي بزيادة ذلك المتغير بمقدار 1%يتناقص متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.77%وذلك خلال نفس فترة الدراسة المشار إليها ، وقد تناقص متوسط نصيب الفرد السعودي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية خلال الفترة المشار إليها وذلك على أثر تطبيق اتفاقية التجارة العالمية ، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

– 3السوق الكويتي

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب السوق الكويتي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

احتلت الكويت المركز الثالث بين دول العالم استيرادا للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية، حيث يستوعب حوالي 86.83طن، قدرت قيمتها بحوالي 1579ألف دولار الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة ، وذلك خلال الفترة (1992-2011)، وبدراسة العلاقة بين كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن كعامل تابع، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$Y_I = 97.8 + 0.12\ X_{1I} - 2.85\ X_{2I} + 0.12\ Du_{1I}$$
$$(0.4) \quad (4.2) \quad (-1.6) \quad (11.2)$$
$$R^2 = 0.85 \quad F=217 \quad D.W. = 1.39$$

حيث - :

Y_I : إجمالي كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن في السنة . I

X_{1I} : متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الكويتي بالمليون دولار في السنة I

: X_{2i}متوسط سعر التصدير للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن في السنة i

: Du_{1i}متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

يشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية هي إجمالي الناتج المحلي الكويتي بالمليون دولار ، متوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن، وذلك خلال نفس العام، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.85، الأمر الذي يشير إلى أن حوالي 85%من التغيرات في كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج ، كما يوضح النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الكويتي بالمليون دولار في نفس العام، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية الواردات الكويتية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.12طن وذلك خلال الفترة . (1992-2011)كما توجد علاقة عكسية بين واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تناقص كمية الواردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة بمقدار 2.85طن خلال نفس الفترة المشار إليها ، وأن زادت كمية واردات الكويت من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية على أثر اتفاقية تحرير التجارة العالمية وذلك خلال الفترة -2011) (1992، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في السوق الكويتي .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الكويتي من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$Y_i = -13.5 + 0.10\ X_{1i} - 2.18\ X_{2i} + 0.26\ Du_{1i}$$
$$(0.6) \quad (2.29) \quad (-2.7) \quad (.001)$$
$$R^2 = 0.73 \quad F=89 \quad D.W. = 2.96$$

حيث - :

: Y_iالقيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الكويتي من صادرات مصر للأغذية المجمدة والمحفوظة إلى تلك السوق بالكيلو جرام في السنة . i

:X_{1i}متوسط نصيب الفرد الكويتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة i

: X_{2i}متوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن في السنة i

: Du_{1i}متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الكويتي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام تتحدد في متوسط نصيب الفرد الكويتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، ومتوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.73، مما يعني أن حوالي 73%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الكويتي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام ترجع إلى العوامل سابقة الذكر .كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد الكويتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الكويتي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.10كجم وذلك خلال الفترة . (1992-2011)كما توجد علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد الكويتي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن ،أي بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الكويتي من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 2.18كجم وذلك خلال نفس فترة الدراسة المشار إليها ، حيث زاد متوسط نصيب الفرد الكويتي من الأغذية المجمدة والمحفوظة

المصرية بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة من متوسط نصيب الفرد الكويتي من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية خلال الفترة (1992-2011)، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

– 4السوق الأردني

أ –التقدير الإحصائي لمحددات طلب السوق الأردني على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية

تعد الأردن من الأسواق الرئيسية التي تستورد الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية، حيث تستوعب حوالي 1445طن، قدرت قيمتها بحوالي 539 ألف دولار، تمثل حوالي 15.7%، 14.4% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية منها كمتوسط لفترة . (1992-2011)

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن كعامل تابع، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :

$$Y_I = 97.8 + 0.12\,X_{1I} - 2.85\,X_{2I} + 0.12\,Du_{1I}$$
$$(0.7) \quad (6.2) \quad (-4.3) \quad (12.3)$$
$$R^2 = 0.74 \quad F=145 \quad D.W. = 1.03$$

حيث - :

: Y_Iقيمة إجمالي كمية واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالطن في السنة . I

: X_{1I}متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأردني بالمليون دولار في السنة I

: X_{2I}متوسط سعر التصدير للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن في السنة I

: Du_{1I}متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ويدل ذلك على كفاية المتغيرات الخارجية في تفسير المتغير المصاحبة لمعاملات المتغيرات المختلفة ، يشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية هي إجمالي الناتج المحلي الأردني بالمليون دولار ، متوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن، وذلك خلال نفس العام، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.74الأمر الذي يشير إلى أن حوالي 74%من التغيرات في كمية واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج ، كما يوضح النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأردني بالمليون دولار في نفس العام، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية الواردات الأردنية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.21طن وذلك خلال الفترة . (1992-2011)كما توجد علاقة عكسية بين واردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ومتوسط سعر التصدير للأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تناقص كمية الواردات الأردن من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 2.03طن خلال نفس الفترة المشار إليها ، وأن زادت نسبة الصادرات المصرية إلى الأردن على أثر تطبيق تحرير اتفاقية التجارة العالمية خلال لفترة الدراسة . (1992-2011)

ب –التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية في السوق الأردني .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلا لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :

$$Y_I = -97.9 + 0.31\,X_{1I} - 2.24\,X_{2I} + 0.16\,Du_{1I}$$
$$(-0.9) \quad (2.2) \quad (-1.8) \quad (.095)$$
$$R^2 = 0.75 \quad F=97 \quad D.W. = 1.23$$

حيث - :

Y_1 : القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات مصر للأغذية المجمدة والمحفوظة إلى تلك السوق بالكيلو جرام في السنة .

X_{11}: متوسط نصيب الفرد الأردني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة

X_{21} : متوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن في السنة

Du_{11} : متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية التجارة العالمية حيث تأخذ سنوات الفترة (1992-1995) القيمة (0)، سنوات الفترة (1995-2011)القيمة (1)أو ما بعد تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية .

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الأردني من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام تتحدد في متوسط نصيب الفرد الأردني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، ومتوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.75، مما يعني أن حوالي 75%من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الأردني من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالكيلو جرام ترجع إلى العوامل سابقة الذكر .كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد الأردني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الأردني من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 0.31 كجم وذلك خلال الفترة . (1992-2011)كما توجد علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد الأردني من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية ومتوسط سعر التصدير من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بالدولار/طن ، أي بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الأردني من وارداتها من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية بمقدار 2.24كجم وذلك خلال نفس فترة الدراسة المشار إليها ، وعلى أثر تطبيق اتفاقية التجارة العالمية قد أثر بزيادة متوسط نصيب الفرد الأردني من الصادرات المصرية من الأغذية المجمدة والمحفوظة المصرية خلال فترة الدراسة، وتشير نتائج القياس الموضحة في النموذج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي .

اهم التوصيات والمقترحات

- ضرورة تحسين سياسات التجارة الخارجية الزراعية المصرية المصنعه لإيجاد التوازن بين الصادرات والواردات لسد العجز في الميزان التجاري الزراعي، مما لها من ميزة نسبية في إنتاجها، حتى يمكن إفساح المجال أمام أكبر قدر من المرونة في الاختيار بين الأنواع والأصناف المختلفة، مع امكانية إيجاد فرص للتصدير للخارج سواء أكان ذلك إلى الدول العربية أو الدول الأوروبية.
- يمكن لمصر الدخول في منافسة مع أهم الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للمنتجات الزراعية المصنعة على المستوى العالمي، من خلال تحسين الجودة الإنتاجية والتصديرية للمصنعات الزراعية، حتى يمكن الاستفادة من هذه الميزة في تنمية القدرة التنافسية للصادرات المصرية من المنتجات الزراعية المصنعة.
- الحفاظ على القدرة التنافسية داخل أهم الأسواق الخارجية خاصة سوق الإتحاد الأوروبي كأحد أهم الأسواق التصديرية من خلال التزام المصدرين بتقديم منتجات ذات جودة ثابتة، وعلى أساس منتظم، وبأسعار أقل من أسعار المنتافسين، حتى أثناء فترات الركود والتي تنخفض فيه أسعار هذه المنتجات داخل أسواق الاتحاد الأوروبي.
- المصدرين في حاجة ماسة إلى التجاوب مع التشريعات التي تخص التجارة الدولية، إلى جانب ضرورة إطلاعهم على متطلبات السوق من معايير جودة، وبيانات عن الأسواق، ولهذا فإن الاستعانة بالدليل الإرشادي)وهو يعتبر بمثابة قاعدة بيانات تحوي الكثير من المعلومات التجارية غير الجمركية بالتجارة الخارجية (يكفل لهؤلاء المصدرين معلومات وافية عن هذه المعايير.
- لابد وأن يكون لأطراف السوق قدر من الاهتمام بعملية تنمية المقاييس البيئية وأيضا الاجتماعية المتعلقة بالظروف التي يتم من خلالها تصنيع المنتجات الزراعية.
- تحويل الفتاح إلى محقق فعلي يتوقف على النجاح في إنتاج سلع بجودة عالية وبتكلفة أقل وبسعر منافس مع تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع فيها مصر بالنسبة للمنتجات الزراعية المصنعة وخاصة من المعلبات الغذائية و الأغذية المجمدة والمجففة والتركيز على الاستفادة من تلك المزايا النسبية وتحويلها إلى مزايا تنافسية لزيادة القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات المصرية.

- تفعيل دور التجارة الإلكترونية وذلك لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية المصنعة خاصة بعد تحرير نظام التجارة العالمية.
- تحسين النصيب السوقي للصادرات المصرية من المعلبات الغذائية لجميع الأسواق الإستيرادية . تحسين النصيب السوقي لبعض دول كما في أسواق ألمانيا وهولندا نتيجة لزيادة الطلب في هذه الدول على المعلبات الغذائية خلال فترة الدراسة المشار إليها، وفتح أسواق جديدة.

المراجع

_محمد كامل ريحان ' دراسة إقتصادية للعوامل المؤثرة في الطلب على الاقطان الممتازة طويلة التيلة ' رسالة ماجستير ' قسم الاقتصاد الزراعي ' كلية الزراعة جامعة عين شمس.1967 '

_عبير يشير محمد خليل ' دراسة اقتصادية لأهم الأسواق الخارجية لبعض الحاصلات البستانية المصرية ' رسالة ماجستير ' قسم الاقتصاد الزراعي ' كلية الزراعة ' جامعة القاهرة.1996 '

_أحمد حسين عبدالباقي) دكتور ' (دراسة اقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية وتحقيق التوازن الخارجي ' ندوة الأفاق المستقبلية لتطوير نظم التسويق المحلي لزيادة نفاذية الحاصلات الزراعية ' المؤتمر السابع والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ' ديسمبر. 2002

_أسما محمود) دكتور ' (عباس محمد العوضي) دكتور ' (التحليل الاقتصادي لأسواق تصدير العنب المصري 'ندوة الأفاق المستقبلية لتطوير نظم التسويق المحلي لزيادة نفاذية الحاصلات الزراعية ' المؤتمر السابع والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ' ديسمبر. 2002

_أمال إسماعيل محمد يوسف ' تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية ' رسالة ماجستير ' قسم الاقتصاد ' كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ' جامعة القاهرة . 2004 '

_جابر أحمد بسيوني) دكتور ' (محددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البصل الطازج في السوق العالمي مع التركيز على الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوربي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد الثالث عشر ' العدد الأول ' مارس . 2003

_خالد عيد، دكتور، العمل على تفعيل آليات التجارة الإلكترونية في القطاعين العام والخاص، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، موقعها على الإنترنت،.2004

- ممتاز ناجي محمد السباعي، محددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس،2006
- سامر محمد كاظم يغمور، **ندوة حوار الأربعاء بعنوان التجارة الإلكترونية**، جامعة الملك عبدالعزيز، موقع الإنترنت، http://islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/ABS/153.HTM
- موقع منظمة التجارة العالمية، **الاتجاهات الدولية لتنمية التجارة الإلكترونية**، www.wto.org
- Dominick Salvatore, **International Economics**, Fordham University, 1999.
- Heritage Foundation (2003), **The Index of Economic Freedom**.
- Fordham University, 1999., Dominick **Salvatore, International Economics.**

J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (6), June, 2013

AN ECONOMIC STUDY OF THE EXTERNAL DEMAND FOR SOME EGYPTIAN ARTIFACTS FOOD

Kenawy, Abir A. A.

ABSTRACT

A study of foreign demand determinates for processed , frozen and dried fruits and vegetables exports is an important issue for an Egyptian export policy of Agricultural products to world markets. The present study is therefore aimed at defining important factors effecting world consumption of such Egyptian agricultural products competitive situations of such products allover importing countries were examined. Other compiling markets and world prices were also evaluated. The study revealed that Egypt food export have a relative advantage, over other countries, in exporting frozen and canned food to German , China, Mexico, Spain, France, Holland, Poland, and U.S.A. As for canned and reserved food, Holland came in the first importing rank, followed by Germany, Italy, and Saudi Arabia. As for frozen food, united Arab Emirates, came in the first rank as imputing market of such food, followed respectively by Kuwait, Saudi Arabia and Jordon markets.

Finally, the study was able to identify the most important factors affecting the external demand for the most important Egyptian artifacts of canned food, frozen food and preserved in accordance with the economic logic as follows:

• The average export price per ton of Egyptian food cans to the world or to the importing countries of this product Egyptian dollar.
• The average export price per ton of Egyptian food cans in the previous world.
• The average world price for exports of a ton of food cans to the dollar.
• the total imports of the most important trade blocs of imported food cans Egyptian tons.
• Total exports of food cans competition to the same countries trade blocs of food cans in tons.
• Total trade blocs imports of Egyptian food cans tons.
• The average export price per ton of food cans in the States dollar competition.
• the ratio of the export price of Egypt and export prices competitive states.
• The number of people in importing countries for Egyptian food preserves and national income and gross domestic product in the importing countries for Egyptian food preserves and national income and gross domestic product in the importing countries for Egyptian food Canned million dollars.
• transitional variable reflecting the impact of the application of the Convention on International Trade where take-year period (1995-1992) Value (0)-year period (2011-1995) Value (1) on or after the application of global trade liberalization agreement.

قام بتحكيم البحث

أ.د / حامد عبد الشافى هدهد — كلية الزراعة – جامعة المنصورة
أ.د / محفوظ حامد الطوخى — كلية الزراعة – جامعة الازهر